

غياب الإرادة - والفساد السياسي وتأثيرهما علي اقتصادات الدول الافريقية

د. محمد هدية درياق

محاضر بكلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية جامعة سرت

Moh35412@yahoo.com

المقدمة:

غالباً ما يتم اعتبار الافتقار إلى الإرادة السياسية سبباً لفشل إصلاحات مكافحة الفساد والعقبة الرئيسية أمام الأداء الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية، حيث تعتبر القيادة السياسية والتزامها بمكافحة الفساد على أعلى المستويات شرطاً أساسياً لبدء الإصلاح والحفاظ علي استمرار نجاحها مع مرور الوقت حتى يتم تحقيق النتائج، فمن المفترض أن يتصرف أصحاب السلطة من أجل المصلحة العامة بعيداً عن مصالحهم الشخصية. وبما أنهم يصدروا القوانين ويوزعون الصلاحيات ويتحكمون في القوى العاملة والأموال التي تمكنهم من تنفيذ الاهداف، فهم اللاعبون الرئيسيون الذين يمكنهم تغيير ثقافة الفساد في بلد ما وخاصة في البلدان النامية مثل دول القارة الافريقية.

ويذهب العديد من الباحثين إلى القول إن الإرادة السياسية كانت أهم عامل لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد في بلدان مثل سنغافورة¹. ومن ناحية أخرى فإن الموجودين على هرم السلطات في الدولة من المحتمل أن يكونوا هم المستفيدين من الفساد، مع استخدامهم وحفاظهم على الطبيعة الفاسدة للحكومة لمصلحتهم الخاصة، وبالتالي فإن أهمية وجود أو غياب إرادة سياسية في نجاح أو فشل إصلاحات الحكم ومكافحة الفساد قد تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة لإنجاح البرامج التنموية للدول.

تكمن أهمية الدراسة في انها تركز على اثنين من العوامل المهمة التي يرجح ان يكون لها الدور الاكبر في تخلف اقتصادات القارة الافريقية، والتي تتمثل في غياب الارادة السياسية الجادة في تحقيق التنمية لدي النخب الحاكمة في اغلب دول القارة، بالإضافة الي الفساد السياسي الذي تعاني منه العديد من الحكومات الافريقية.

وتهدف الدراسة الى التحقق من الغياب في الارادة لدى الحكومات الافريقية في تحقيق التنمية بالإضافة الى الفساد السياسي في النخب الحاكمة والذي اثر سلبا على الاداء الاقتصادي لتلك الدول. المشكلة تكمن في ان اغلب دول القارة الافريقية لديها إمكانيات اقتصادية تمكنها من القضاء على العديد من المشاكل التي تعاني منها وبالرغم من ذلك مازالت هذه الدول تصنف من الدول المتخلفة التي تعاني من المديونية والتبعية، في غياب سياسات فاعلة لم تحقق لشعوب القارة ما تطمح اليه. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان غياب الارادة السياسية بالإضافة الى الفساد السياسي سبب رئيسي في فشل محاولات التنمية الاقتصادية للدول الافريقية.

وللتحقق من ذلك يحاول الباحث توظيف المنهج التحليلي لتحديد ملامح غياب الارادة السياسية في التنمية لدى النخب الحاكمة وفساد تلك النخب، بالإضافة الى الاستعانة بالمدخل التاريخي لتتبع بعض الاتفاقيات الاقتصادية الافريقية ومدى التزام النخب السياسية بها وكذلك رصد حالات الفساد لدى عدد من النخب السياسية.

ولتوضيح ما سبق تم تقسيم الورقة الى مبحثين للوصول الى النتائج وفق التالي:

المبحث الاول: غياب الإرادة السياسية:

أولاً: مفهوم الإرادة السياسية: تعددت وتنوعت التعريفات (الإرادة السياسية) ولكن في مجملها وردت بأنها "النية الموثوقة للجهات السياسية الفاعلة " وعرفها البعض بأنها "التزام القادة السياسيين والبيروقراطيين باتخاذ إجراءات لتحقيق مجموعة من الأهداف والحفاظ على استمرارها رغم تكاليف تلك الإجراءات بمرور الوقت"².

ويمكن التحقق من مستوى الارادة السياسية لدي النخبة الحاكمة من خلال متابعة الوعود التي قطعت، وضعف أو غياب الإطار المؤسسي والقانوني، وعدم كفاية توزيع السلطات والموارد، وعدم وجود العقوبات المناسبة، وعدم تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وما إلى ذلك.

وبشكل أكثر تحديداً، من المفترض أنه إذا كانت الإرادة السياسية موجودة، فسيصبح عددًا من الإجراءات التنفيذية واضحة، لذلك يمكن تقسيم مفهوم الارادة السياسية إلى ثلاثة عناصر هي (الرغبة السياسية، والقدرة السياسية، والضرورة السياسية). ومن أجل أن تلتزم السلطات الحكومية بالتصرف وفق ارادة سياسية، فإنها بحاجة إلى اتخاذ إجراء معين، والشعور بالثقة من أنها قادرة على القيام بهذا الإجراء، والشعور أنها يجب عليها اتخاذ هذا الإجراء³.

وبالتالي فإن الإرادة السياسية لها علاقة ارتباطية بالقدرة علي التنفيذ، وما قد ينظر إليه الغير على انه الافتقار إلى الإرادة السياسية للنهوض بإصلاحات معينة قد يكون في الواقع أحد أعراض عدم كفاية قدرة الحكومة على المستوى الفردي، وهذا يعني أنه حتى إذا كان السياسيون مهتمين بإصدار قرارات اصلاح معينة، فمن المحتمل أن يؤدي نقص القدرات أو المهارات أو الموارد أو الآليات للقيام بذلك إلى غياب الإرادة السياسية للدفع باتجاه هذه الإصلاحات. ولذلك ، فإن الجهات الحكومية بحاجة إلى الثقة في قدراتها وإرادة أصحاب المصلحة الآخرين للتعاون معها في تنفيذ الإصلاحات.

إن الإرادة السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الحكم، وبما أن الحكم السيئ يسير جنباً إلى جنب مع ثقافة الإفلات من العقاب، فإن المسؤولين الحكوميين في الحكومات الفاسدة لا يخشون من المساءلة أمام المواطنين، وكذلك المواطنين في تلك الحكومات مقتنعين ان قادتهم المنتخبين غير مسؤولين أمامهم، ونتيجة لذلك يفلت المسؤولون العموميون في مثل هذه البيئات من الضغوط الشعبية التي قد تجبرهم على تغيير سلوكهم، علاوة على ذلك فإن المشكلة الأساسية في مثل هذه المواقف هي أن هذه النخب غير الخاضعة للمساءلة يجب أن تقوم في الأساس بحراسة نفسها، وبالتالي فإن الإرادة السياسية تتطلب وجود قدر من الحوكمة بحيث يتمكن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات والشفافية واحترام سيادة القانون، إذا كان الفساد مستوطناً فإن فرص وجود الإرادة السياسية في هذه الحالة تكون منخفضة جداً⁴.

ثانياً: الارادة السياسية ومسيرة التنمية في افريقيا:

إن غياب الإرادة السياسية في تحقيق التنمية والتكامل لدي قادة أغلب الدول الإفريقية يعتبر من أهم المعوقات السياسية التي تعوق عملية النمو الاقتصادي على مستوى القارة، وذلك من خلال إحجام قادة اغلب الدول الإفريقية عن تنفيذ القرارات الصادرة عن التنظيمات الإفريقية بالرغم من الخطابات التي يلقيها قادة تلك الدول في التجمعات والقمم الأممية والتي عادة ما تحتوي علي قرارات يؤكدون فيها على ضرورة تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي والالتزام بتنفيذ المعاهدات وتوقيعهم على العديد من البروتوكولات والاتفاقيات الإقليمية، والتي يبقى أغلبها دون تنفيذ؛ فعلى سبيل المثال:

تطلعت الشعوب الافريقية بترقب لمؤتمر "كل الشعوب" الذي عقد في أكرا بغانا عام 1958، والذي أدان فيه قادة الدول الإفريقية المشاركين الحدود الاصطناعية التي فرضها الاستعمار، ودعوا إلى

التعجيل بالوحدة الإفريقية وإزالة تلك الحدود من أجل مزيد من الوحدة والاستقلال ورفاهية الشعوب، إلا أنه سرعان ما أضيفت المشروعية على تلك الحدود الإقليمية غير المشروعة في أعقاب استقلال الدول الإفريقية، ففي نفس العام الذي عقد فيه مؤتمر كل الشعوب الإفريقية وإدانة الحدود الاستعمارية عُقد اجتماع آخر للدول الإفريقية المستقلة، وأُعريت خلاله تلك الدول عن ضرورة احترام تلك الحدود الالتزام بها⁵، وكذلك نص ميثاق "منظمة الوحدة الإفريقية" والذي وقَّع عليه قادة الدول الإفريقية على ضرورة توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لخدمة القارة لتحقيق التقدم في مختلف المجالات الإنسانية، وتوطيد التعاون بين دول القارة في مختلف المجالات لتحقيق التقدم الشامل لإفريقيا⁶. ويعتبر أول الأهداف التي نص عليها ميثاق المنظمة: تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها، وتنسيق وتقوية تعاون الدول الإفريقية لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا⁷.

كذلك وقَّع رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على "معاهدة أبوجا" في نيجيريا عام 1991 لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية لتدخل حيز التنفيذ في مايو 1994، وحددت المعاهدة ست مراحل على مدى 34 عاما لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي التام في عام 2028 وفقا للحدود الزمنية المنصوص عليها في المراحل المتعاقبة والتي تبدأ خلال المراحل الثلاث الأولى بإنشاء مناطق حرة واتحادات جمركية، ليتم تجميعها في المرحلة الرابعة، وبالتالي يتطور التكامل على المستوى القاري ليصبح سوقاً مشتركة ثم اتحاداً اقتصادياً ونقدياً وفق المنهج المحدد وتكامل جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عن طريق إنشاء سوق داخلية موحدة، وإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي إفريقي، كما يتم خلال هذه الفترة إنجاز إقامة "البرلمان الإفريقي" وانتخاب أعضائه بنظام الاقتراع العام على الصعيد القاري ولكن ضل كل ذلك حبر على ورق⁸.

بالإضافة إلى العديد من التجمعات الإقليمية والتي تعاهد فيها القادة الأفارقة على التنسيق والتعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية والتكامل مثل الايكواس حيث استهدف تنظيم ايكواس تحقيق التعاون والتنمية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات السلكية والطاقة والزراعة والعلوم الطبيعية والتجارة والشؤون النقدية والمالية، وأيضاً في المجالات الثقافية لتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية للقارة ككل، وقد تم الاتفاق على خمسة بروتوكولات ملحقه بالمعاهدة المنشأة للمجموعة وذلك بهدف إعطاء مزيد من التفسيرات لإدارة المراحل التكاملية، إلا انه حتى عام 1989 لم يتم تنفيذ إلا 50% من برامج الجماعة، وحتى أوائل التسعينيات تم تطبيق 25 بروتوكول من إجمالي 128

بروتوكول تم توقيعها عقب إنشاء الجماعة مباشرة في أواخر السبعينيات ولا يزال أداء هذه المجموعة بشكل عام ضعيف⁹.

وكذلك الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى ECCAS والذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي بين دوله، ورفع مستوى المعيشة لسكان الإقليم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك، وإنشاء اتحاد جمركي بين دول الاتحاد بحلول عام 2000؛ إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين دوله، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب معظمها أسباب داخلية أهمها الحروب الأهلية التي أعاقت الاستمرار في عملية التكامل، بالإضافة إلى انضمام أغلب دوله إلى تجمعات فرعية داخل الاتحاد¹⁰.

بالإضافة إلى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) حيث تتمثل أهداف هذه الجماعة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتطوير المؤسسات المشتركة لدول الإقليم، وحماية الأمن والسلام الإقليمي، وتشجيع التنمية والتعاون الإقليمي، وحماية استقلال الدول الأعضاء، وتحقيق تكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، والتعاون للاستغلال الأمثل لموارد المنطقة لتحقيق أكبر فائدة من الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، وترسيخ الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة¹¹.

كما تهدف "مجموعة الكوميسا" إلى تحقيق النمو والتنمية للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتسقة مع هيكلها الإنتاجية والتجارية، وتشجيع التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، واتباع برامج اقتصادية من شأنها أن ترفع من مستوى المعيشة لشعوب الإقليم، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، والتعاون بينها لخلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية، وتشجيع البحث والتطوير من أجل التنمية، والتعاون لتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فيها، والتعاون لتقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وباقي دول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية، والإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية¹².

ويرجع ضعف أداء المجموعات الإفريقية إلى أن قادة دول القارة لا يفصلون بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانبٍ آخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون داخل التجمعات الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال: تعرضت مسيرة تجمع المغرب العربي للعراقيل نتيجة للتضارب القائم بين سياسات الدول الأعضاء، وكذلك التكامل المصري السوداني في بعض الفترات، وعلى صعيد السياسات فإن دول القارة لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغيير الحكومات من وقتٍ لآخر¹³.

وفي مقدمة معوقات التنمية الاقتصادية والتكامل يأتي الافتقار إلى الإرادة السياسية، وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية في الأولوية، ودليل ذلك إحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، فعلى الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة؛ فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي أقامت المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية¹⁴.

اضافة لما سبق فإن العضوية المتداخلة لأغلب البلدان الإفريقية في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية يزيد من القيود على القدرات والموارد لتلك الدول، فقد أفاد مسح أجرته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بأن التكامل الإقليمي في إفريقيا والعضوية المتداخلة تجعل من الصعب على البلدان الإفريقية دفع مستحقاتها لمختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية بسبب ازدياد تكلفة العضوية المتعددة، وتعارض أو ازدواجية تنفيذ البرنامج، والحد من حضور الاجتماعات التي تتعارض في بعض الأحيان والذي يؤثر سلباً على عمل تلك التنظيمات بسبب صعوبة متابعة برامج التكامل بشكل فعال¹⁵.

كذلك وبفعل الافتقار إلى عقوبات فاعلة تطبق على المخالفين فقد اعتادت الحكومات الإفريقية على عدم الخضوع للبروتوكولات والقرارات والترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى الطابع الفوقي لجهود التكامل الإفريقي والتمسك بالسيادة الوطنية وعدم توافر أجهزة فوق وطنية داخل التنظيمات الإفريقية يعتبر من احد العقبات في مسيرة التكامل والتنمية في إفريقيا، فسيطرة حكومات الدول الأعضاء على عمل المؤسسات الإقليمية بحيث يكون لممثلي الحكومات الوطنية - وبصفتهم تلك - دور مباشر في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية على المصالح المشتركة للجماعة، وذلك نقيض فلسفة التكامل وأهدافها المنصوص عليها غالباً في اتفاقيات قيام تلك التنظيمات وموثيقها، ويمكن ملاحظة ذلك الطابع الرسمي لمؤسسات التكامل الإقليمي في إفريقيا بوضوح فيظل هيمنة سلطات مجلس رؤساء الدول والحكومات وصلاحياتهم على ما عداها من مراكز اتخاذ القرار في تلك التنظيمات في غالب الأحيان، وفي ظل غياب كل دور رئيس للمشاركة الشعبية لمواطني الدول الأعضاء في تلك التنظيمات¹⁶.

المبحث الثاني: فساد أنظمة الحكم:

تعتبر ظاهرة الفساد السياسي واحدة من أقدم وأشد الظواهر حدة في المجتمع البشري، حيث يوجد الفساد السياسي في كل بلدان العالم المعاصر وليست مشكلة مقتصرة على الدول النامية فقط، فالفساد موجود دائماً بأشكال مختلفة، ولا تحده السياسة أو الجغرافيا، فهو موجود في البلدان الغنية والفقيرة على

السواء، وفي الدول والمنظمات الدولية ويتحمل المواطنون تكاليفه، كما إنه يؤثر على الإدارة الحكومية ويشوه الأداء الصحيح للمؤسسات الاقتصادية والسياسية ويعرقل الشفافية، ويستغل الإنسان من أجل المصالح الأنانية، ويقوض الاحترام للقواعد القانونية.

إن الفساد في الوقت الحاضر يعتبر من هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات وتعوق عملية التنمية. وفي جميع أنحاء العالم ينظر إلى الفساد على نحو متزايد على أنه تهديد للوجود البشري إلى الحد الذي دعا فيه بعض الكتاب إلى اعتباره "جريمة ضد الإنسانية"، وتم تحديد الفساد باعتباره العقبة الرئيسية أمام تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فآثاره هائلة على الرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، ففي أفريقيا على سبيل المثال، حدد الفساد كمصدر قلق رئيسي يؤثر سلباً على الحكم والتنمية في القارة¹⁷.

أولاً: مفهوم الفساد:

هو نوع من السلوك الذي ينحرف عن القاعدة السلوكية السائدة فعلاً أو التي تسود في سياق معين، مثل السياق السياسي. وهو سلوك منحرف يرتبط بحافز معين، ويتمثل غالباً في تحقيق المكسب الخاص على حساب الدولة، لذا فإن الفساد يشكل كسرًا للقوانين ومعايير السلوك الأخلاقي¹⁸.

هناك عدد من المحاولات المختلفة لتعريف الفساد، ومع ذلك لا يمكن العثور على تعريف دقيق وشامل ينطبق على جميع أشكال وأنواع ودرجات الفساد. ففي اللغة العربية جات بعدة معاني منها احداث ضرر او خراب، او هو سلوك وعادات شريرة وخبيثة وغيرها من المعاني، اما في قاموس إكسفورد الانجليزي جاء بما معناه الانحراف أو المحاباة على مستوى الدولة، بمعنى الفساد العام. ومن بين التعريفات الأكثر استخداماً لمفهوم الفساد السياسي هو "استخدام الوظيفة العامة من اجل المصلحة الخاصة"¹⁹ بينما يرى البعض أن استخدام المنصب العام للميزة الخاصة لا يُنظر إليه على نطاق واسع في بعض المجتمعات على أنه فساد "لا سيما إذا كان الفرد الذي يحقق مكسباً شخصياً يقدم مساهمة إيجابية للمجتمع في نفس الوقت، فليس هناك تناقض ضروري بين الميزة الخاصة والمساهمة في خدمة عامة الناس فالعديد من يرون مثل هذه الأعمال على أنها مقبولة على الأقل وأحياناً مجرد مكافأة"²⁰.

فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو ابتزاز رشوة لتسجيل أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة،

ويعرف صاموئيل هنتغتون الفساد بأنه "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة" أما جان زيغلر فيقول انه "يتمثل الفساد في تقدم أو الوعد بتقديم منفعة خاصة لمأمور السلطة العامة أو مدير إحدى المؤسسات الخاصة من اجل ان يقدم هذا الأخير على خيانة مسؤوليات تجاه تلك السلطة أو المؤسسة التي يمثلها"، من يقدم المنفعة يدعى "المفسد" ومن يتقبلها أو يخون واجبات عمله يدعى "الفاسد" وقد يطلب الفاسد تلك المنفعة صراحة أو يتقبلها من دون أي اعتراض، ولكن العلاقة بين السبب والنتيجة، أي بين قبول المنفعة وخيانة واجباته الوظيفية واحدة في الحالتين²¹.

ثانياً: مظاهر أو أشكال الفساد:

ان أشكال الفساد أو مظاهره تتعدد باختلاف الجهة التي تمارسه كأن تكون فرداً أو مؤسسة أو جماعة، والهدف الذي تطمح الى تحقيقه كأن يكون منفعة مادية أو مكسباً سياسياً أو اجتماعياً أو غيره، وعلى وفق من يمارسه. ان لظاهرة الفساد اشكالاً وصوراً عدة نوجزها بما يأتي²²:

1- الرشوة:

هو دفع مبلغ ثابت أو نسبة معينة من العقد أو أي خدمة أخرى من نوع النقود المدفوعة إلى المسؤولين في الدولة عند إبرامهم العقود نيابة عن الدولة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات. إن دفع الرشوة أو تلقيها هو الفساد بحد ذاته ويجب أن يُفهم على أنه جوهر كل فساد. والرشوة تعني الدفع (النقدي أو العيني) المأخوذة من قبل مسؤول الدولة في علاقة فاسدة، هناك العديد من المصطلحات المرادفة للرشوة مثل العمولة، البخشيش وغيرها من المصطلحات التي تستخدم لتلطيف المعنى الحقيقي للرشوة.

2- الاختلاس:

"الاختلاس" هو سرقة الموارد العامة من قبل الموظفين العموميين ، وعلى هذا النحو يُفهم على أنه شكل آخر من أشكال التملك غير المشروع للأموال العامة. يسرق مسؤول الدولة من المؤسسة العامة التي يعمل فيها ومن الموارد التي يفترض أن يديرها نيابة عن الدولة والجمهور. ومع ذلك ، يمكن للموظفين أيضاً أن يختلسوا أرباب العمل والشركات الخاصة كما ويمكن اختلاس عدة أنواع من الموارد.

من الناحية اخرى ، الفساد هو معاملة بين طرفين كأن يكون احد الاطراف دولة عن طريق وكيلها وهو الموظف، حيث يذهب وكيل الدولة إلى أبعد من حدود القانون واللوائح من أجل ضمان منفعة

شخصية له في شكل رشوة من طرف اخر، وبالتالي فإن الاختلاس يعتبر سرقة ، لعامة الناس والتي تحدث بشكل غير مباشر عندما يتم اختلاس الأموال العامة.

هذا يشير إلى واحدة من مخاطر الاختلاس. يجب أن تكون هناك إرادة سياسية بالإضافة إلى سلطة قضائية مستقلة وأهلية قانونية من أجل قمع الاختلاس. في الدول الاستبدادية وشبه الديمقراطية ، يمكن لنظام الاختلاس أن يتطور في عالم مؤسسي وأخلاقي مغلق ، بمعزل عن الأخلاقيات العامة وبإمكانية قليلة للعقوبات العامة.

3-الاحتيايل:

هي جريمة تنطوي على نوع من الخداع أو الاحتيال أو الغش ، وهو مصطلح قانوني وشائع يشمل كلا من الرشوة والاختلاس. إنه الاحتيال عندما تعمل وكالات وممثلو الدولة على سبيل المثال في الأسواق السوداء والرمادية (غير الرسمية) ، وعندما تكون شبكات التزوير والتجارة في السلع غير القانونية والتهرب مدعومة بموافقة ومشاركة رسمية. فالاحتيال هو الغش والخداع الذي تستخدمه المجموعة الحاكمة لتقديم المزيد من الفوائد للحكام ، وعلى هذا النحو يشمل المفهوم ما تم تسميته بالفساد الاستخراجي،

وقد وضع بابارت في كتابه "تجريم الدولة في إفريقيا" ما اسماء "الاحتيال القذر" والذي اطلقه على الطرق الاحتيالية وغير القانونية وغير الأخلاقية التي يتحصل من خلالها الحكام الافارقة وحاشيتهم على الأموال، وتشمل الحيل القذرة على سبيل المثال قيام الحكومات باستيراد النفايات السامة والنووية من الدول الغربية (مثل ما حصل في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون) ، وحالات الرؤساء الذين طبعوا كميات كبيرة من العملات النقدية الوطنية لدفع أجور موظفي الخدمة المدنية والجيش التابعين لهم ثم أجبروا التجار المحليين علي قبولها تحت تهديد السلاح مثل ما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، او مثل ما حصل في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ودول افريقية اخرى بقيام مؤسسات الدولة أو المؤسسات شبه الحكومية التي أفنعت الشركات الخاصة بمنحهم قروضاً ومساعدات وخدمات دون سداد والذي نتج عنه اعلان العديد من المصارف الخاصة افلاسها او الانسحاب من الاسواق الأفريقية ، مثل بنك الاعتماد والتجارة (BCCI) وبنك ميريديان.

4-المحاباة: وهي احد اشكال اساءة استخدام السلطة ويتم من خلاله التحيز الي طرف معين في توزيع موارد الدولة، بمعنى منح المناصب او الفوائد للأصدقاء والاقارب بغض النظر عن المؤهل او

الجدارة، فالمحاباة مرتبطة بالفساد واساءة استعمال السلطة من خلال المسؤولين في الحكومة. والمحاباة ببساطة تعني النزوع لصالح الاصدقاء والعائلة والقبيلة او أي شخص قريب موثوق به.

5- المحسوبية: وهي شكل خاص من المحاباة وتحدث عندما يكون المسؤول او الحاكم لديه صلاحيات التعيين في المناصب ويفضل ان يرشح لتلك المناصب البارزة اقاربه او أفراد أسرته (الزوجة، الاخوة، الاخوات، الابناء، ابناء الاخوة، او ابناء العم)، ومن اشكال المحسوبية كذلك منح الاقارب افضليات معينة مثل القروض خاصة من الدولة او اختيارهم لتمثيل الشركات واللجان الحكومية ومنحهم امتيازات اقتصادية مختلفة. يمكن للمحسوبية أن تضمن امتيازات وأرباح كبيرة لبعض الأسر أو العشائر أو الاوساط الاجتماعية الاخرى.

ثالثاً: الفساد السياسي في افريقيا:

يعتبر الفساد من قبل القادة السياسيين أحد أهم الأسباب الرئيسة لظاهرة الفقر وفشل تجارب التنمية في البلدان النامية لاسيما في إفريقيا حيث إن الفساد في إفريقيا لا يزال يمثل واحداً من أعظم التحديات للديمقراطية في مختلف أقاليم القارة. وترتبط العديد من التجارب الديمقراطية في إفريقيا بحالات اختلاس للأموال العامة من قبل قادة تلك الدول وما يترتب عليها من الفقر والمديونية، وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية لتلك البلدان²³.

على سبيل المثال - مع التركيز بشكل خاص على القيادة العليا - : تقدر "منظمة الشفافية الدولية" أن موبوتو سيسسي سيكو - رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) (1966-1997) - وأباتشا - رئيس نيجيريا (1993-1998) - قد اختلسا كل منهما ما يصل إلى خمسة مليارات دولار. وينهب العديد من القادة الحاليين في أفريقيا الخزائن الحكومية لدولهم ويعتبروها كأنها خزائن خاصة بهم، ومن بين هؤلاء الرئيس الأنغولي حوسيه ادواردو دوس سانتوس والذي يحتفظ بمبلغ كبير في حساباته المصرفية في الخارج، والرئيس تيودورو أوبيانغ رئيس غينيا الاستوائية الذي أعلن أن إيرادات النفط تعتبر "أسرار للدولة"، ويمنع التصريح بها. كما إن حكومة مواي كيباكي في كينيا - التي اطاحت بالرئيس أراب موي في انتخابات عام 2003 - اكتشفت اختلاسات تصل قيمتها إلى مليار دولار من المسؤولين السابقين²⁴.

يلاحظ أن مليارات الدولارات - والتي تكفي لتغطية الاحتياجات الصحية والتعليمية الأولية للبلدان النامية يتم تحويله عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والملاذات الضريبية الي حسابات خارجية. وأن المال الذي ينبغي أن يستخدم لبناء البنية التحتية في أفقر البلدان يتم تحويله من قبل السياسيين الفاسدين والشركات متعددة الجنسيات إلي حسابات خاصة. وقد قُدِّرَ في عام 1999 ما يمتلكه القادة الأفارقة بنحو

20 مليون دولار - لكل منهم- في حساباتهم الخاصة بالبنوك السويسرية وحدها، وهو ضعف المبلغ الذي تنفقه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على خدمة الديون²⁵.

وعلاوة على ذلك فإن ما يقارب ثلاثة آلاف عضو من النخب الإفريقية - من غالب النخب الحالية ومن القادة السياسيين السابقين أيضا - يمتلكون حسابات في البنوك السويسرية تبلغ نحو 33 مليار دولار. وعلى الرغم من هذه التراكمات المالية الضخمة إلا أن ذلك لم ينعكس على القاعدة الإنتاجية أو الجهاز الإداري للدولة ليخفف من حدة الفقر ويعزز السلام، فالتنمية المستدامة بعيدة عن التحقق في معظم الدول الإفريقية. إذ يؤثر الفساد السياسي في إفريقيا سلبا على الاقتصاد والتنمية، والقادة الأفارقة بدلا من استثمار ثرواتهم المسروقة في القارة يحولونها إلى بنوك خارجية²⁶.

وينتشر الفساد في أكثر بلدان العالم -كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها- لكن أثره في البلدان النامية أكثر تدميرا باعتبار أن تأثيره على الطبقة الفقيرة من المجتمع أكثر من تأثيره على الطبقات الأخرى، من خلال تحويل الأموال المخصصة للتنمية، وتقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، وتوفير الغذاء. فالفساد عنصر أساسي في إضعاف الأداء الاقتصادي وعقبة كبرى أمام محاولات الحد من الفقر وتحقيق التنمية²⁷.

وحاليا هناك المزيد من اتهامات الفساد ضد خمسة من القادة الأفارقة وأسرههم الذين استخدموا الأموال المختلسة لشراء منازل في فرنسا وهم: رئيس الغابون عمر بونغو، ورئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسونغيسو، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، وتيودورو أوبيانغ رئيس غينيا الاستوائية، والرئيس الأنغولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس. كما لاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن نهب الأموال الحكومية من قبل النخب الثرية في إفريقية رتب إشكاليات مضاعفة في تلك الدول، كما استثمرت الكثير من تلك المكاسب غير المشروعة خارج القارة²⁸.

هناك رأي مخالف يرى أن الفقر في إفريقيا سببه ضعف النمو الاقتصادي، وأن كثيرا من الدول الإفريقية حققت نمو اقتصادي ضئيلا جدا، وهي اليوم أكثر فقراً مما كانت عليه قبل ثلاثين عاما. وأيضا: "تميز القرن العشرين بزيادة الثروة في الاقتصادات الصناعية - في العالم - من حيث زيادة الإنتاج الصناعي وارتفاع مستوى المعيشة، لكنه كانت بالنسبة لغالبية الأفارقة حقبة من النمو السلبي..."، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات أن الفساد هو أحد أهم العوامل الرئيسية التي عرقلت النمو الاقتصادي في إفريقيا؛ فالتأثير السلبي للفساد السياسي يؤثر على الاستثمار في الغالب، وقد لاحظ صندوق النقد الدولي - على سبيل المثال- أن هناك ارتباط وثيق بين الفساد والنمو البطيء، وكذلك بين الفساد وعدم الاستقرار

السياسي وذلك من خلال تشويه سيادة القانون وإضعاف الركائز المؤسسية للنمو الاقتصادي، والفساد هو أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ مشيراً إلى أن الآثار الضارة للفساد شديدة خصوصاً على الفقراء الذين هم الأكثر تضرراً من التراجع الاقتصادي، وهم الأكثر اعتماداً على توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات العامة من قبل الحكومة²⁹.

وبالتالي للفساد السياسي تأثير ضار على الفقراء أدى لتفاقم الحالة الراهنة من الفقر في معظم دول إفريقيا والذي من الممكن أن ينتج عنه ردة فعل مضادة من قبل الجماهير الفقيرة عن طريق الانخراط في الصراعات كوسيلة لمعالجة مشاكلهم، وبسبب فقدانهم لحاجاتهم الإنسانية الأساسية. وهذه الصراعات العديد من العواقب التي تدفع الناس لارتكاب الفظائع للتنفيس عن فقدانهم تلك الحاجات؛ فبالإضافة لمشاكل الجوع والفقر الناجمة عن "القيادة غير المسؤولة" هناك أيضاً مشاكل الفقر والعوز الناجمة عن التفكك الهيكلي والتفكك الشامل للمجتمع مع فقدان الملايين يومياً لوسائل الرزق، وتحقيق الفقر المدقع، مع ما يصاحبه من سوء التغذية والمرض والموت بسبب الإفقار المادي لملايين الأفارقة إضافة إلى مشكلة الأحياء الفقيرة والمسكن العشوائية، وتفاقم مشاكل فرعية أخرى منها الجريمة والعنف والاضطرابات الأمنية والدعارة وأشكال أخرى من الفساد الاجتماعي والأخلاقي. وهذا بدوره يقلل من نسبة السكان الناشطين للانخراط في المشاريع الإنتاجية والإبداعية، مما يضاعف مشاكل التنمية³⁰.

ويرى أمارتيا سين (Amartya Sen) أن كل الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والتي يدعي البعض أن سببها الفقر وما ينتج عنها من عدم الاستقرار وغياب التنمية، يعود أهم أسبابها إلى غياب التنمية السياسية والتي هي ناقصة في معظم دول القارة الإفريقية ما لم يكن هناك غياب للفساد السياسي؛ فالجماعة والكوارث ذات الصلة لا تحدث في الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول المتقدمة والديمقراطية لأن الشعوب هناك قد أنشئوا آليات لإجبار الحكومات على تلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم الملحة³¹.

ولإثبات ذلك نجد أن اليابان وهونج كونج - على سبيل المثال - تعتبران من الدول التي تعاني من شح الموارد الطبيعية إلا أنهما تعتبران من البلدان الصناعية لأن القيادات السياسية لهذين البلدين اتجهتا إلى الاستثمار في التكنولوجيا، وكذلك سنغافورة - التي يبلغ عدد سكانها 5.612 مليون نسمة حسب إحصائيات 2017، والتي كانت مستعمرة بريطانية في عام 1867 - تعتبر دولة مصنعة وخالية من الصراعات والحروب الأهلية والفقر، وقادة الدول المذكورة ليسوا من القادة الفاسدين وكانوا قادرين على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيهم، ومن جهة أخرى نجد سيراليون - الدولة الإفريقية التي كانت مستعمرة بريطانية عام 1808، والتي يبلغ عدد سكانها 7.557 مليون نسمة حسب إحصائية 2017 - تعتبر دولة

غنية بمواردها الطبيعية المعدنية ومصايد الأسماك والموارد الزراعية، إلا أنها تعاني من التخلف الاقتصادي والفقر والفساد السياسي كما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية الأخرى³².

إن اختلاس الأموال العامة من قبل قادة عديمي الضمير من الفاسدين في البلدان النامية يؤدي إلى الفقر، والديون العالية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تؤثر سلباً على التنمية، كما أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - بما في ذلك سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج وليبيريا وغيرها - هي خليط من انعدام الأمن وعدم الاستقرار والمؤسسات السياسية الفاسدة والفقر، فالفساد السياسي سبب تفاقم حالة الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى الصراعات مع الآثار السلبية التي تعوق التنمية³³.

وتعتبر دول إفريقيا جنوب الصحراء - ومنذ العقود الثلاثة الماضية أو أكثر، وخاصة منتصف الثمانينيات والتسعينيات - دولا تعاني من الفساد السياسي؛ حيث كشفت الإحصائيات عن أن القادة السياسيين لتلكم الدول قد سرقوا حوالي 33 مليار دولار، مما تسبب في تفاقم الفقر، وجعل نصف سكان دول جنوب الصحراء يعيشون على أقل من 65 سنتاً يومياً، وكذلك نشوب أكثر من 32 صراعاً، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة، وقد ترافق ذلك مع انخفاض معدلات التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء قدره 0.8٪³⁴.

لاسيما أن تقرير الشفافية العالمية لعام 2017 كشف عن استمرار معاناة العديد من الدول الإفريقية على سبيل المثال اعتبرت الصومال الدولة الأكثر فساداً في العالم، حيث تحتل ذيل القائمة يليها جنوب السودان بالإضافة إلى العديد من الدول الإفريقية التي تحتل مراكز متدنية في قائمة التقرير مثل السودان جاءت في المرتبة 178 من أصل 183 وليبيا في المرتبة 177 وغينيا بيساو 176³⁵.

فالفساد - وخاصة الفساد السياسي - يقوض الديمقراطية بشكل مباشرة عن طريق تدمير علاقة الثقة بين الشعب والدولة. فالدولة ملزمة بتوفير الاحتياجات الأساسية لشعبها، وأيضاً ملزمة بضمان سلامة مواطنيها، وعندما تفشل الدولة في الوفاء بهذا الالتزام، أو تقدمه لبعض الجماعات دون غيرها هنا يصبح الفساد السياسي والذي يتسبب في تفاقم الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النزاعات، والذي يؤدي بدوره إلى عرقلة مشاريع التنمية.

النتائج والتوصيات:

يستنتج الباحث مما سبق ان الإرادة السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الحكم، وبما أن الحكم السيئ يسير جنباً إلى جنب مع غياب الإرادة في الإصلاح لذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي وعلى مسيرة التنمية للدول، فغياب الإرادة السياسية في تحقيق التنمية والتكامل لدي قادة الدول الإفريقية يعتبر من أهم

المعوقات السياسية التي تعوق عملية النمو الاقتصادي على مستوى القارة الإفريقية، بالرغم من الخطابات والقرارات التي تصدر ودون تطبيق والسبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في غياب الإرادة. كما ان الفساد السياسي وبجميع اشكاله من اختلاس ورشوة واحتيال ومحاباة ومحسوبة ينتشر بشكل كبير بين النخب الافريقية الحاكمة السابقة والحالية والذي نتج عنه مزيد من المعاناة والفقر لشعوب القارة بالرغم من كل الامكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها دول القارة.

- يجب على الدول الافريقية اتباع النهج الديمقراطي في الحكم مع مزيد من المشاركة الشعبية لتحقيق الشفافية والرقابة الذاتية على الحكومات.

- على المنظمات الاقليمية الافريقية متابعة تنفيذ القرارات الصادرة وتقييمها ومعالجة اسباب عدم تنفيذها من قبل الدول.

- يوصي الباحث بدراسة الاسباب التي تعيق التطبيق الديمقراطي للحكم في افريقيا.

الهوامش والمراجع

¹ -Quah, J., S.,T., (2013), "Curbing corruption in Singapore: the importance of political will, expertise, enforcement, and context",UK, Emerald Group Publishing Limited. pp.137 – 166.

² Brinkerhoff, D.,W., (2000), "Assessing political will for anti-corruption efforts: An analytical framework", Public Administration and Development 20 (3): P242.

³ Post, L., A., Raile, A., N., and Raile, E., D., (2010), "Defining Political will", Politics and Policy, Vol 38, No. 4. P655.

⁴ Brinkehoff, D., W., (2010), "Unpacking the concept of political will to confront corruption", U4 Policy Brief, Bergen: Chr. Michelsen Institute. Online available at: <http://www.u4.no/publications/unpacking-the-concept-of-political-will-to-confront-corruption/>(Accessed On 13/11/2018).

⁵ محمد عاشور (2007): التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ص29.

⁶ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الدياجة.

⁷ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، المادة الثانية.

⁸ فرج عبدالفتاح فرج (2007) "الاقتصاد الإفريقي وقضايا التكامل والتنمية"، القاهرة، دار النهضة العربية ، ص161.

⁹ محمد عاشور(2007) "التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات"، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ص38.

¹⁰ عادل عبد الرازق (2003) "دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا 1963-2002"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص136.

- ¹¹ Kyambalesa, H., & Houngnikpo, M., C., (2006), “Economic Integration and Development in Africa”, Hampshir, Ashgate, P 83.
- ¹² عبد المطلب عبد الحميد (2004) "السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص12.
- ¹³ طارق الشيخ: (يوليو 2007) "التجمعات الإفريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل" مجلة السياسة الدولية، العدد169، ص45.
- ¹⁴ United Nations Economic Commission for Africa, (2006), “Assessing Regional Integration in Africa: Rationalizing Regional Economic Communities”, Washington, Communications Development Inc. p 19.
- ¹⁵ المرجع السابق.
- ¹⁶ محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، قراءات إفريقية، موقع متخصص في الشؤون الإفريقية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت:
- <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=422> تاريخ التصفح 2018/7/2.
- ¹⁷ Ilias, B., (2006), “Corruption as an international crime and crime against humanity: An outline of supplementary criminal justice policies”, Journal of International Criminal Justice, Vol. 4 Issue 3, 466-486.
- ¹⁸ Carl, F., J., (1972), “The Pathology of Politics: Violence, Betrayal, Corruption, Secrecy and Propaganda”, New York, Harper & Row, p18.
- ¹⁹ Leslie, H., (1993), “The End of Communist Power. Anti-Corruption Campaign and Legitimation Crisis”, New York, Oxford University Press, p16.
- ²⁰ المرجع السابق. ص17.
- ²¹ ابتسام محمد العامري (2010) ظاهرة الفساد السياسي .. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها : الصين أنموذجاً، مجلة الكوفة، المجلد3، العدد7، ص90.
- ²² Bayart, J., F., Ellis, S. & Hibou, B., (1999), “The Criminalisation of the State in Africa”, Oxford, James Currey, P34.
- ²³ Ikejiaku, B., V., (March 2009), “The Relationship between Poverty, Conflict and Development”, Journal of Sustainable Development, Vol.2, No.1, p19.
- ²⁴ المرجع السابق.
- ²⁵ Vuuren, H., (2006), “Apartheid Grand Corruption, Assessing the Scale of Crimes of Profit in South Africa from 1970 to1994”, Institute Security Studies, South Africa, P37.

²⁶ Okafor, C., (2004), “Neo-Democracy and Poverty Management in Africa, Mercury Bright Press”, Awka, Nigeria, p19.

²⁷ United Nations Office on Drug and Crime, (2005), “Crime and development in Africa”, UNODC, New York, p92.

²⁸ المرجع السابق، ص91.

²⁹ المرجع السابق، ص81.

³⁰ Nwankwo, A., A., (1995), “The African Possibility in Global Power Struggle”, Fourth Dimension, Enugu Nigeria, p210.

³¹ Sen, A., (1999), “Development as freedom”, Alfred A. knopf, New York, p61.

³² المرجع السابق.

³³ Irobi, E., G., (2005), “Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa”, Outskirts Press, Parker USA, p2.

34 United Nations Office on Drug and Crime, (2005), “Crime and development in Africa (2005)”, UNODC, New York, p20.

³⁵ Transparency International, “Corruption Perceptions Index 2017” [online] available at: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017 (Accessed on 22.11.2018).